

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الأول - 2020)

Early Warning Report for the Banking Sector
(First Quarter– 2020)

البنك المركزي العراقي

2020

العدد الحادي عشر

البنك المركزي العراقي – 2020

التقرير الفصلي للإنذار المبكر – الفصل الأول 2020

البنك المركزي العراقي- العراق – بغداد – شارع الرشيد

هاتف: 8165171

ص.ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2 - 1	المقدمة
10 - 3	الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة
5 - 3	اولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي
7 - 6	ثانياً/ كفاية الاحتياطيات
6	1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)
7	2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)
10 - 8	ثالثاً/ التغيير في معدلات اسعار الفائدة
9 - 8	1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع
10 - 9	2-سعر الفائدة الحقيقي
24 - 11	الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف
11	1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف
13 - 11	2- الودائع المصارفية / M_2
14 - 13	3-إجمالي الائتمان النقدي /إجمالي الودائع
15 - 14	4-المضاعف النقدي
16	5-ربحية المصارف
17-16	6-القروض المتمثلة/ إجمالي الائتمان النقدي
18-17	7-القروض المتمثلة/ إجمالي الودائع
19-18	8-القروض المتمثلة/ إجمالي الاصول
21 - 19	9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف
24 - 21	10- فجوة الائتمان للنتائج
28 - 25	الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي
26 - 25	أولاً/ معدل التضخم
27 - 26	ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP
28	ثالثاً/ فجوة الناتج المحلي الاجمالي (GDP GAP)

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي	1
5	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة العملة	2
6	نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع M_2	3
7	معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد M_2 ، الاحتياطي الاجنبي، عرض النقد M_2	4
9	اسعار الفائدة على الودائع، قيمة الدينار	5
10	سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، أسعار الفائدة الاسمية، الودائع الثابتة وودائع التوفير	6
10	سعر الصرف (النافذة، السوق) وفجوة سعر الصرف	7
12	نسبة الودائع المصرفية و العملة في التداول الى M_2	8
13	نسبة الودائع الثابتة وودائع التوفير والودائع الجارية الى إجمالي الودائع	9
14	نسبة إجمالي الائتمان الى إجمالي الودائع	10
15	نسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية و المضاعف النقدي	11
16	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف التجارية	12
17	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي	13
18	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع	14
19	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول	15
20	رأس مال المصارف العاملة وصافي الموجودات الاجنبية لديها	16
22	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي	17
26	سعر الفائدة الحقيقي و معدل التضخم	18
27	نسبة فائض أو عجز الموازنة الى GDP، نسبة حوالات الخزينة الى إجمالي الدين الداخلي	19
28	نمو الناتج المحلي الإجمالي	20

قائمة الأطر

24-23	طريقة احتساب فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي (Credit- GDP- Gap)	1
-------	--	---

المقدمة

من أجل تشخيص الاختلالات التي تصيب الجهاز المصرفي والمحافظة على تحديد مسار سليم لعمل البنك المركزي العراقي، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجه عمل المصارف يسر البنك المركزي العراقي أن يقدم العدد الحادي عشر من تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي للفصل الاول لعام 2020، الذي جاء تعزيزاً لدور البنك المركزي في اتخاذ التدابير اللازمة الوقائية من خلال مراقبة ورصد التطورات الكلية المالية والاقتصادية لتجنب حدوث الأزمات المالية. أذ يهدف هذا التقرير ومن طريق المؤشرات الداخلة في التحليل إلى إعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للقطاع المصرفي وتشخيص الاختلالات فيه أن وجدت ولرسم الاستراتيجيات الملائمة لأدامة قطاع مالي سليم.

يتكون التقرير من ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات التي تفسر إستقرار العملة وأداء المصارف وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تضمّن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة والتي تعكس صورة واضحة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، إذ شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (EMPI) استقراراً أثناء الفصل الاول من عام 2020 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، وهذا يعد إنعكاساً لنجاح أداء البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، فيما وقد شهدت قيمة الدينار العراقي تراجعاً طفيفاً أثناء اذار من عام 2020 لتصل النسبة إلى (-0.4) بعد ما كانت للفترة ذاتها في عام 2019 والبالغة (-0.3) نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار، شهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع تراجعاً في الفصل الاول من عام 2020 وصلت إلى (73.4%) بعد أن كانت (81.7%) في الفصل نفسه 2019.

فيما تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، إذ تبين من تحليل تلك المؤشرات أنّ القطاع المصرفي يتمتع بالاستقرار، إذ شهدت نسبة الودائع المصرفية إلى M_2 انخفاضاً طفيفاً من (57%) في الفصل الاول من عام 2019 إلى (54%) من الفصل نفسه من عام 2020، وفي المقابل ارتفعت نسبة النقد في التداول إلى M_2 من (43%) في الفصل الاول عام 2019 إلى

(46%) للفصل نفسه من عام 2020، كما شهدت قيمة المضاعف النقدي انخفاضاً في الفصل الاول من عام 2020 ليصل الى (1.4%) بعد أن كان (1.4%) في نفس الفصل لعام 2019، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي يعود إلى انخفاض النشاط المصرفي خلال الفصل الاول من عام 2020، فيما تبين بأن فجوة الائتمان الى الناتج تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد الصحيح في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط او بدون النفط، وهذا يشير إلى أنّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي.

وتضمن الفصل الثالث تحليل بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي التي لها أثر على الجهاز المصرفي العراقي، إذ سجل معدل التضخم انخفاضاً اثناء الفصل الرابع من عام 2020 ليصل إلى (0.7%) بعد أن سجل (0.8%) اثناء الفصل الاول من عام 2019، كما شهدت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة الى GDP انخفاضاً اثناء الفصل الاول من عام 2020 لتصل إلى (1.5%) بعدما كانت (3.3%) اثناء نفس الفصل عام، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي في العراق تراجعاً في الفصل الأول من عام 2020 بنسبة (-13.4%).

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹:

من المعلوم بأنه كلما ارتفع الطلب على العملة الأجنبية، انعكس ذلك على ضغط سوق الصرف الأجنبي بالإيجاب ليرتفع مؤشر ضغط السوق بمعدلات أكبر من القيم المعيارية، وهنا يأتي دور السلطة النقدية بالتدخل لتحقيق التوازن في سوق الصرف الأجنبي من خلال إحتياطات العملة الأجنبية في حالة الدول التي تستخدم نظام سعر الصرف الثابت أو التغير في سعر الصرف في حالة الدول التي تعتمد على نظام سعر الصرف المرن. إذ يعد سعر الصرف محوراً أساسياً في السياسة النقدية، كما أنه من المتغيرات الجوهرية التي لها تأثير مباشر في الاقتصاد كونه يؤثر في كافة القطاعات الاقتصادية وأحد المؤشرات ذات الدلالة على قوة الاقتصاد، إذ أنه يرتكز أساساً للاستقرار النقدي، فكما اتسم هذا المتغير بالواقعية والاستقرار، كان تحقيق الأهداف الاقتصادية أكثر سرعة وسهولة.

يمكن قياس ضغط الطلب على العملة الأجنبية من طريق مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي، إذ يمكن من خلاله متابعة التحركات التي تحصل في سوق الصرف، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط السوق (عرضاً وطلباً) على العملة المحلية، وذلك من طريق مقارنته مع القيم المعيارية، و يتم احتساب ضغط السوق من طريق إدخال صافي الإحتياطات الأجنبية بصفة مؤثر أساس

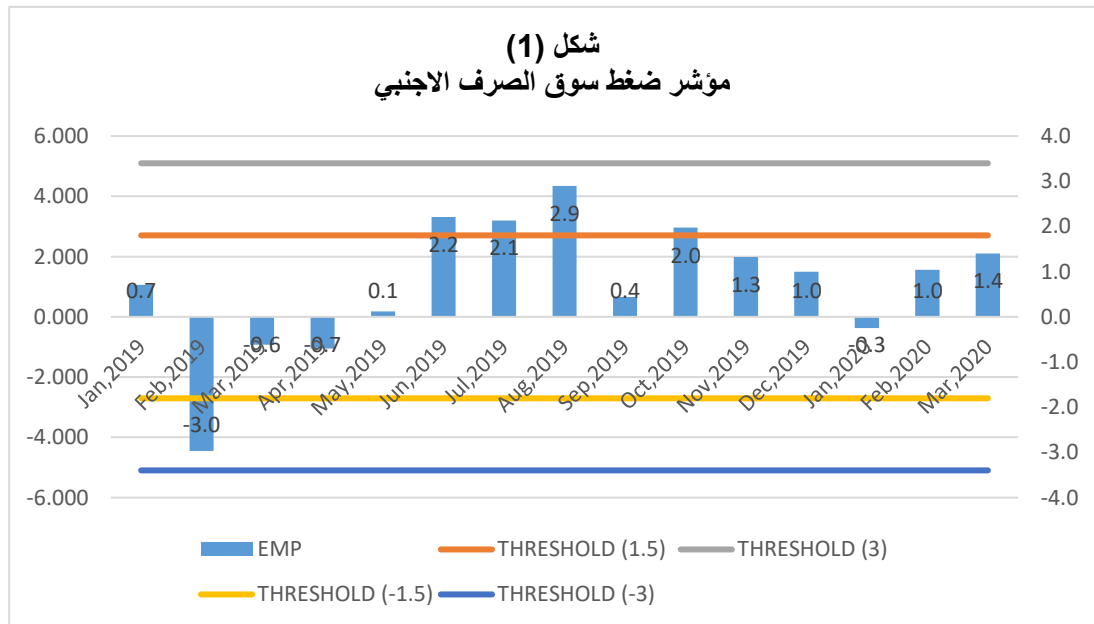
¹ يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma \Delta \% er} \Delta \% er + \frac{1}{\sigma \Delta res} \Delta res$$

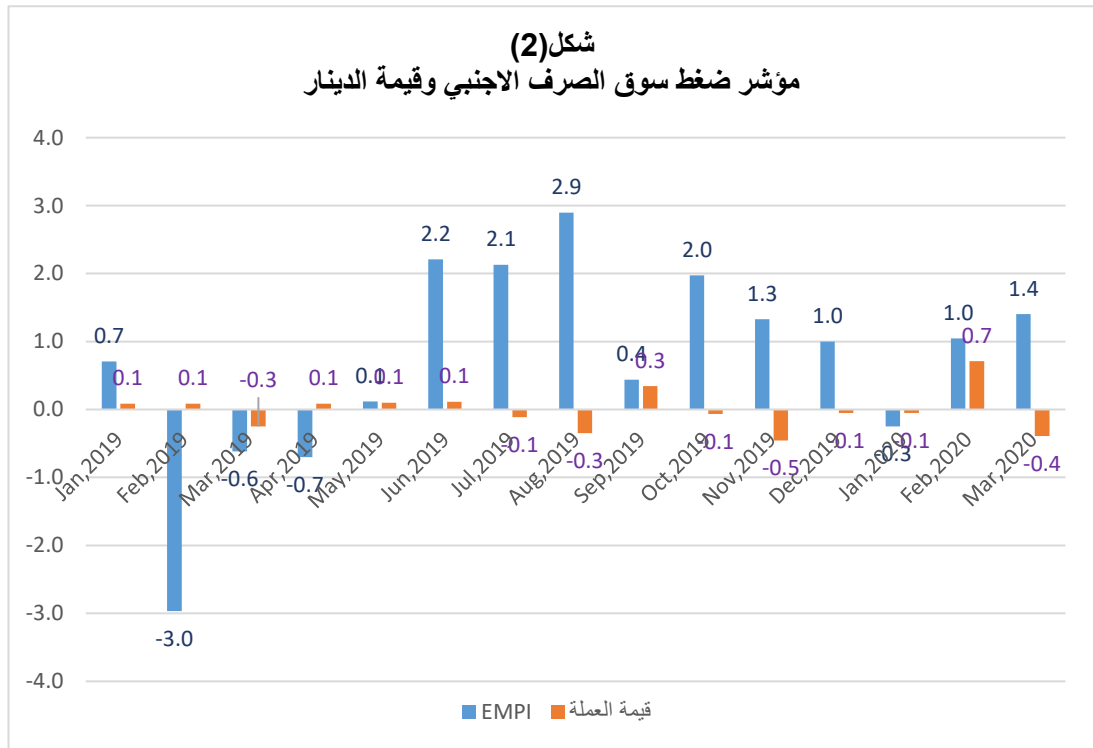
للمزيد انظر :

IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

في سعر الصرف في العراق علماً أنه توجد متغيرات أخرى تؤثر على مستوى ضغط سوق الصرف الاجنبي منها أسعار الفائدة وحجم الائتمان، إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) Exchange Market Pressure Index أثناء الفصل الاول من عام 2020 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ أن إستقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي في الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، إذ سجلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (1.4) اثناء شهر آذار من عام 2020 بعدما كانت قيمته (-0.6) اثناء شهر آذار من العام 2019، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاساس النقدي بنسبة (14%) اثناء الفصل الاول من عام 2020 مقارنة بذات لافصل من عام 2019 ليصل إلى (78294) مليار دينار في الفصل الاول من عام 2020 بعدما كان (68508) مليار دينار اثناء الفصل الاول من عام 2019.



وقد شهدت قيمة الدينار العراقي انخفاضاً طفيفاً أثناء شهر آذار من عام 2020 لتصل (-0.4) مقارنة بالنسبة ذاتها في شهر آذار من عام 2019 والبالغة (-0.3) نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار في شهر آذار عام 2020 ليصل الى (1199) دينار للدولار بعدما كان (1196) دينار للدولار في شهر آذار في عام 2019 مما دفع مؤشر سعر الصرف الاجنبي الى الارتفاع ليصل الى (1.4) في شهر آذار من عام 2020 بعدما كان (-0.6) في ذات الشهر من عام 2019 ، وكما موضح في الشكل (2).

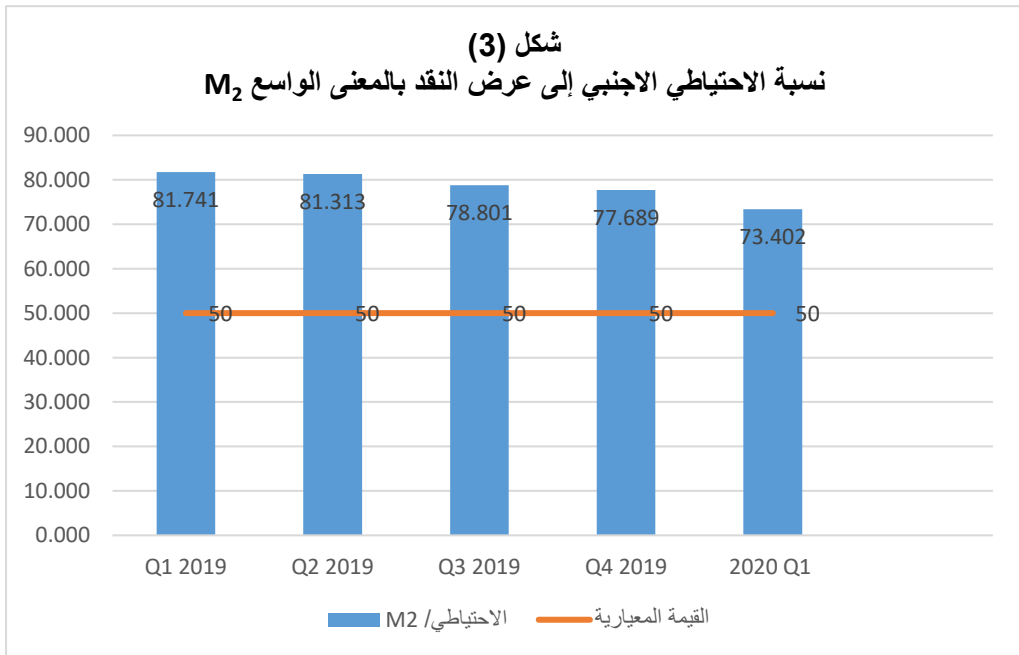


ثانياً/ كفاية الاحتياطيات:

1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M₂):

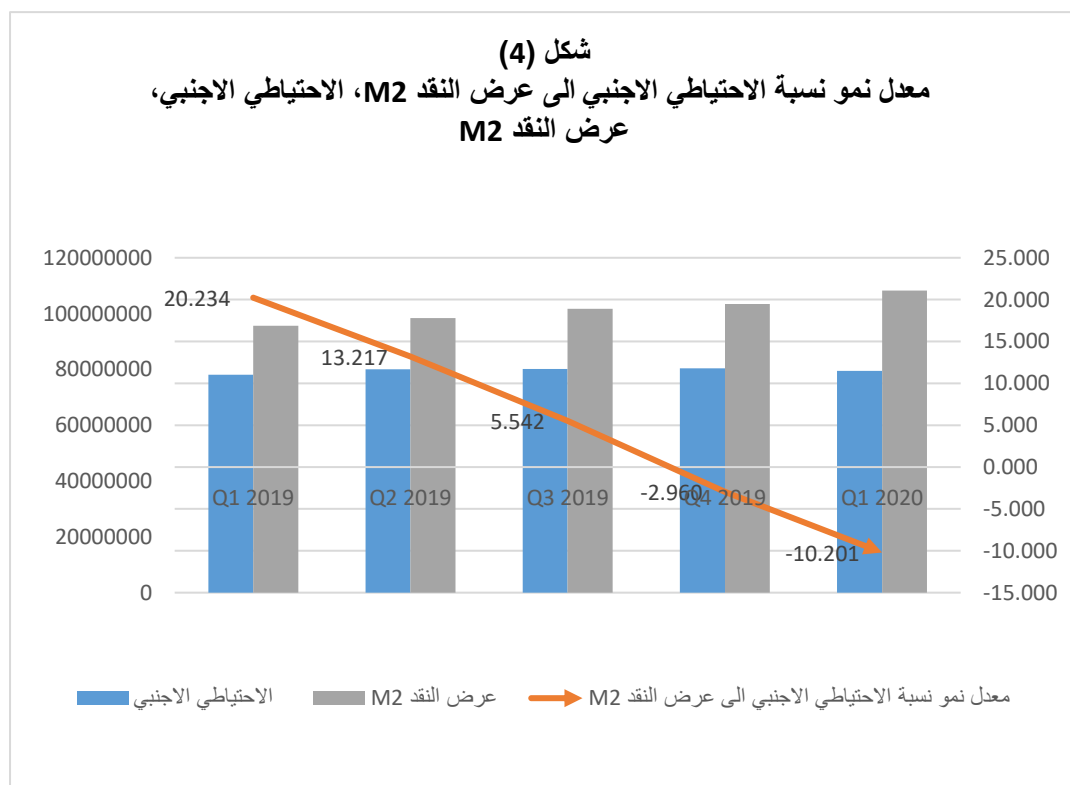
إن ارتفاع الاحتياطي الأجنبي له العديد من الآثار الايجابية على الاقتصاد، كما إن ارتفاع المؤشرات الخاصة بالاحتياطي الأجنبي تعكس الاتجاه الايجابي للأوضاع الاقتصادية، كون أن ذلك الارتفاع سيعمل على تأمين احتياجات سوق الصرف الأجنبي للعملات الأجنبية والتي تساهم في استقرار أسعار الصرف وقيمة العملة المحلية والذي ينعكس بالإيجاب في المحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية وتشجيع الاستثمار والإنتاج والتشغيل. إذ سجّلت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد تراجعاً في الفصل الأول من عام 2020 وصلت إلى (73.4%) بعد أن كانت (81.7%) في الفصل الأول للعام 2019، وهي أعلى مستوى وصلت إليه هذه النسبة منذ العام 2019. وبالرغم من تراجع هذه النسبة إلا أنها تعد مرتفعة مقارنة مع النسبة المعيارية التي لا تقل عن (50%)، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي يُعدّ مطمئناً ومن ثمّ فإنّه لا يوجد ضغط يذكر على الوضع المالي وعلى قيمة الدينار العراقي، وكما في الشكل (3).

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.



2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M2):

شهد نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M2) تراجعاً أثناء الفصل الأول من العام 2020 بنسبة (-10.2%) مقارنة في الفصل الأول من عام 2019 وعلى النحو المبين في الشكل (4)، إذ بالرغم من ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي بنسبة (2%) أثناء الفصل الأول من عام 2020 والذي وصل إلى (79427) مليار دينار بعد أن كان (78133) مليار دينار في الفصل الأول من عام 2019، إلا أن كانت نسبة ارتفاع عرض النقد الواسع (M2) أكبر إذ وصلت إلى (13%) أثناء المدة ذاتها ليصل إلى (108208) مليار دينار في الفصل الأول من عام 2020 بعد أن كان (95586) مليار دينار أثناء الفصل الأول من عام 2019، وبالتالي فإن ارتفاع حجم الاحتياطي بشكل أقل من ارتفاع حجم عرض النقد الواسع (M2) أدى إلى تباطؤ نمو نسبة الاحتياطي إلى عرض النقد الواسع (M2).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

ثالثاً/ التغيير في معدلات أسعار الفائدة

1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع²:

يوضح هذا المؤشر اتجاهات كلٍّ من معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار وحجم الودائع والذي يشير إلى ضعف العلاقة الطردية بين متغير معدل أسعار الفائدة والمتغيرين الآخرين.

إذ شهدت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل استقراراً أثناء الفصل الأول من العام 2020 لتصل إلى (4.3%) وهي ذات النسبة أثناء الفصل الأول من العام 2019، وبالاعتماد على البيانات الفصلية يلاحظ أن قيمة الدينار شهدت ارتفاعاً طفيفاً في الفصل الأول 2020 لتصل إلى (0.09) بالمقارنة مع قيمتها في الفصل الأول 2019 التي بلغت (0.03).

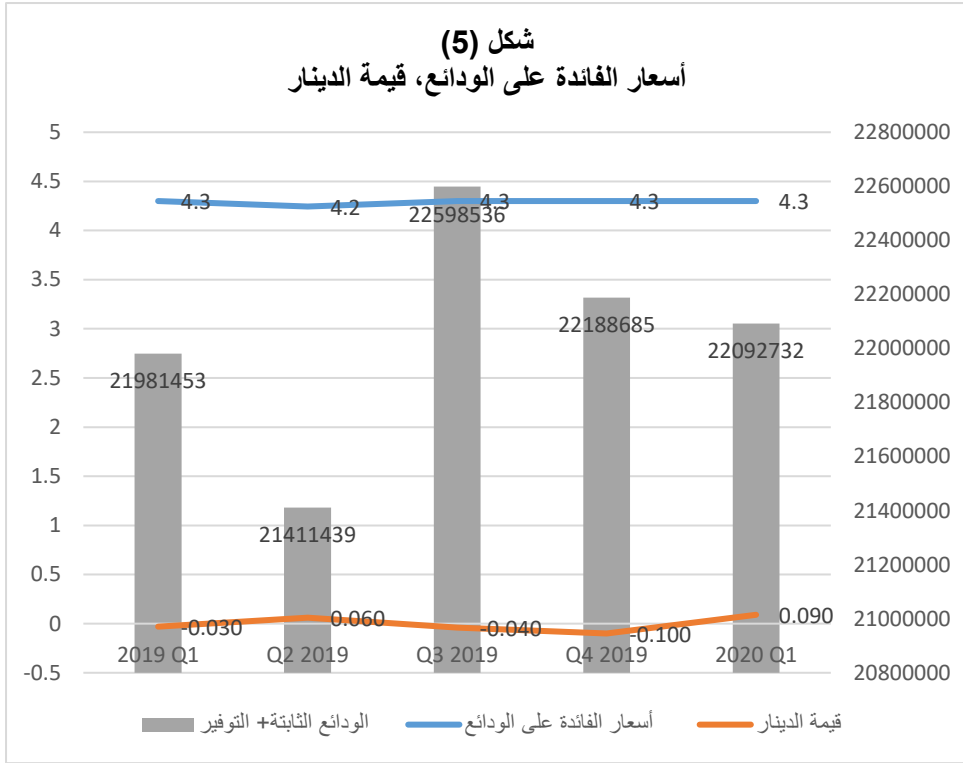
كما شهدت ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (0.5%) لتصل إلى (22093) مليار دينار في الفصل الأول من عام 2020 بعدما كانت (21981) مليار دينار في الفصل الأول من عام 2019 وعلى النحو المبين في الشكل (5).

يمكن القول بأن العلاقة بين قيمة العملة وأسعار الفائدة على الودائع في العراق ضعيفة جداً، وهذا ما تم إثباته من خلال نتائج التحليل القياسي الذي أكد ضعف العلاقة بين المتغيرين³، فضلاً عن ذلك فقد وجد التحليل القياسي ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وحجم الودائع⁴. وان قيمة العملة تتأثر بمتغيرات أخرى كسعر الصرف والتضخم.

² شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، الودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

³ تم تقدير العلاقة بين معدل أسعار الفائدة على الودائع وقيمة الدينار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression VAR خلال المدة من شهر كانون الثاني لعام 2016 إلى غاية شهر آذار من عام 2020، وبعد تجاوز الانموذج المقدر جميع الاختبارات الاحصائية أوضحت النتائج عدم وجود تأثير لمعدل أسعار الفائدة على قيمة الدينار.

⁴ من خلال استخدام أنموذج VAR بينت النتائج ضعف تأثير معدل أسعار الفائدة على الودائع خلال المدة من شهر كانون الثاني من عام 2016 إلى غاية شهر آذار من عام 2020، كما اثبت اختبار الحساسية (Sensitivity) الى ضعف العلاقة بين حجم الودائع واسعار الفائدة في العراق للمدة من كانون الثاني 2016 لغاية آذار 2020.

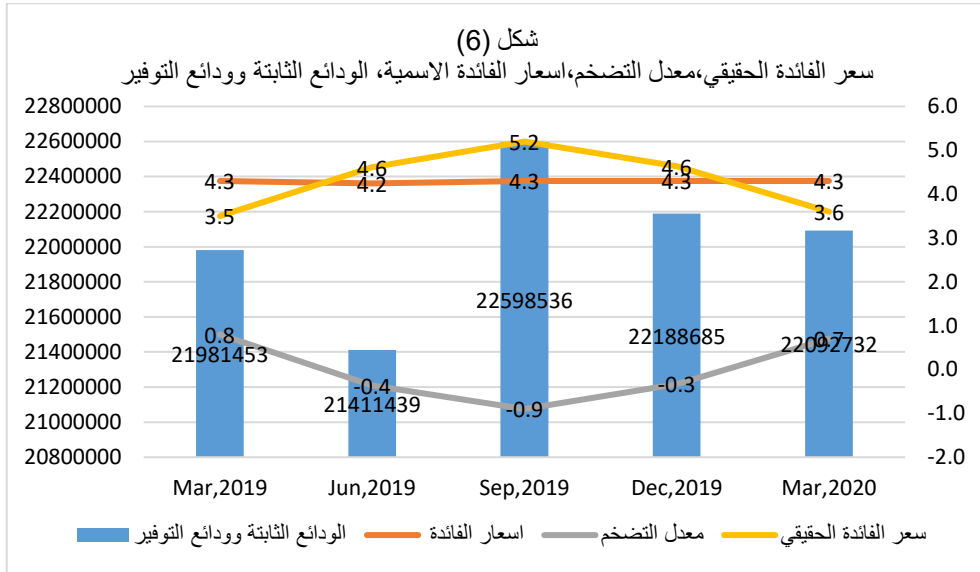


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

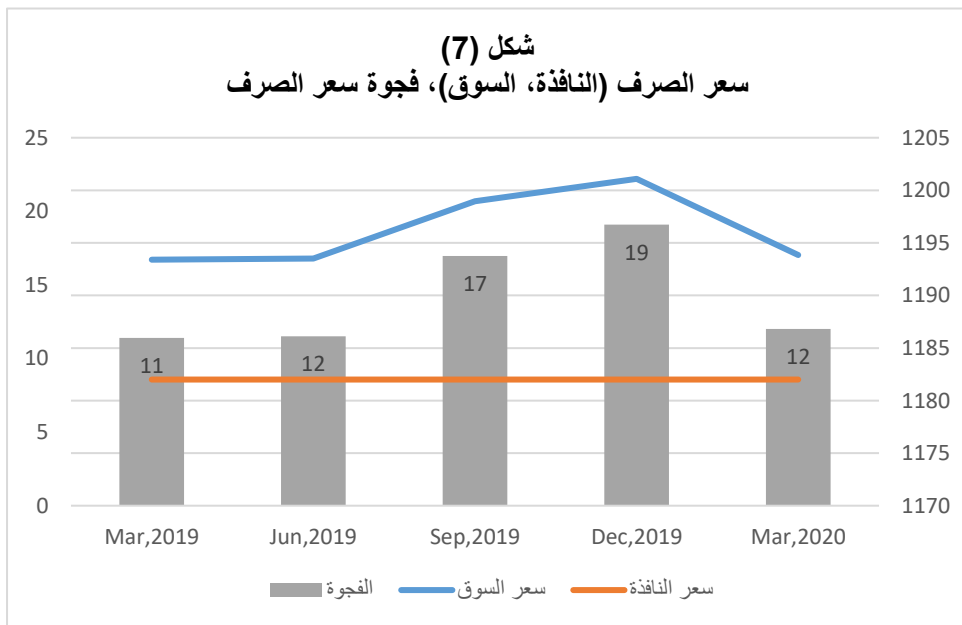
2- سعر الفائدة الحقيقي:

سجل سعر الفائدة الحقيقي ارتفاعاً طفيفاً أثناء الفصل الاول من عام 2020 ليصل إلى (3.6%) بعدما كانت قيمته (3.5%) في الفصل الاول من عام 2019، إذ كان لتراجع معدل التضخم الذي وصل إلى (0.7%) أثناء الفصل الاول من عام 2020 مقارنة بذات الفصل من عام 2019 الأثر في انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، إذ يتم من خلال احتساب سعر الفائدة الحقيقي إزالة آثار التضخم ليعكس العائد الحقيقي على الودائع (التوفير والثابتة) التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً بنسبة (0.5%) أثناء الفصل الاول من عام 2020 مقارنة في الفصل الاول من عام 2019، وعلى النحو المبين في الشكل (6)، إذ يعكس هذا الارتفاع في حجم الودائع الزيادة في الطلب على العملة المحلية بصفقتها مخزن للقيمة متأثرة بالفائدة الحقيقية الموجبة وكذلك

استقرار أسعار الصرف، إذ سجلت فجوة سعر الصرف بين سعر السوق وسعر النافذة ما مقداره (12) دينار فقط اثناء الفصل الاول من عام 2020 فيما بلغت (11) ديناراً اثناء الفصل الاول 2019 وعلى النحو المبين في الشكل (7).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

أن البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للأقراض تلجأ اليه المصارف في حال وجود تعثر مالي لديها، وأن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعبر عن ارتفاع هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility، وحجم التعثر ونقص السيولة الذي قد تعاني منه بعض المصارف، كما يعكس توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

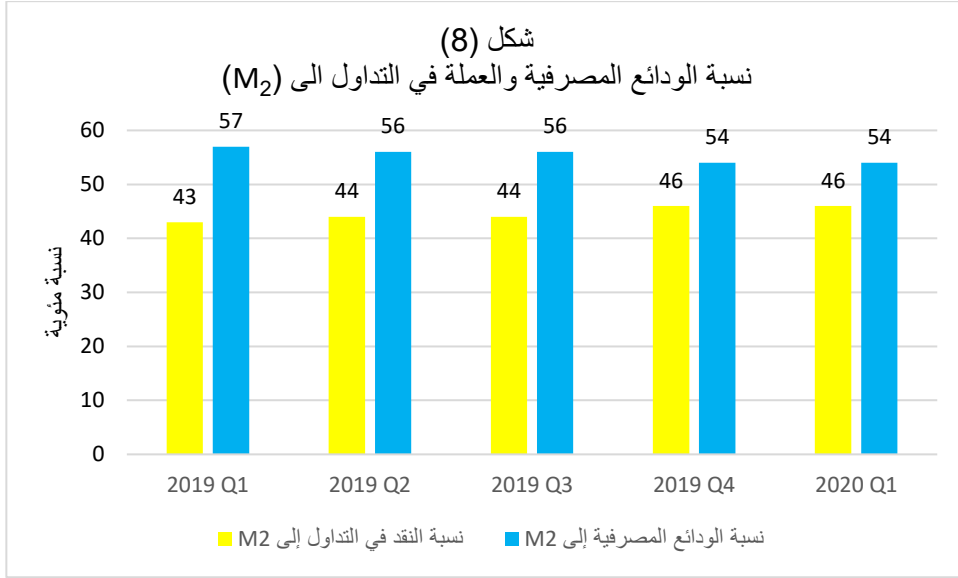
قد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل ضمن المادة (30) الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة كملجأ أخير للإقراض ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو اذا كان هذا الدعم ضروري للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضماناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض، ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الاول من عام 2020.

2- الودائع المصرفية / M_2 :

يُقاس هذا المؤشر بقسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع، إنّ ارتفاع هذه النسبة يُعدُّ مؤشراً جيداً على وجود اتجاه من قبل الأفراد والمؤسسات نحو المصارف.

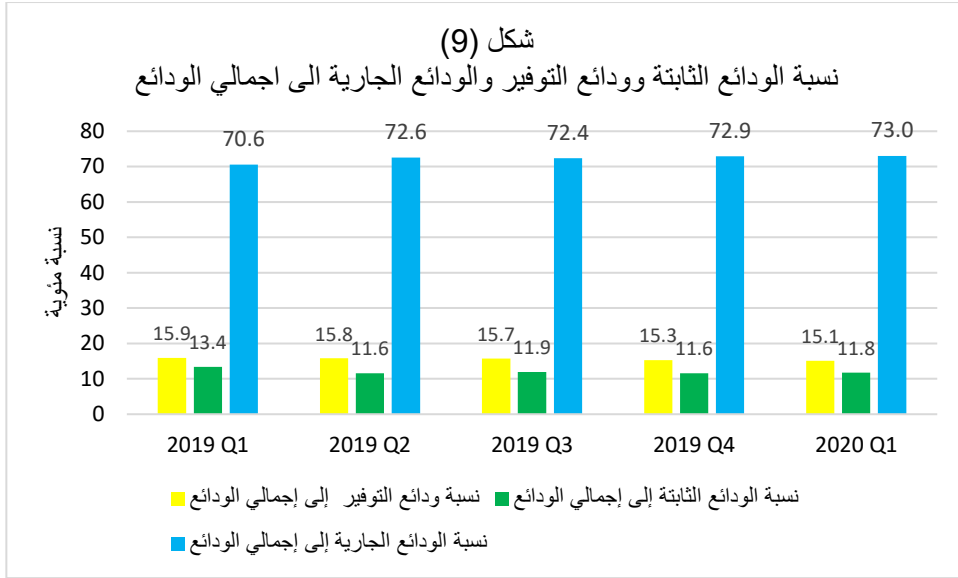
يوضح الشكل (8) نسبة الودائع المصرفية إلى M_2 والتي انخفضت من (57%) في الفصل الاول من عام 2019 إلى (54%) من الفصل نفسه من عام 2020، وفي المقابل

ارتفعت نسبة النقد في التداول إلى M_2 من (43%) في الفصل الأول من عام 2019 إلى (46%) للفصل نفسه من عام 2020.



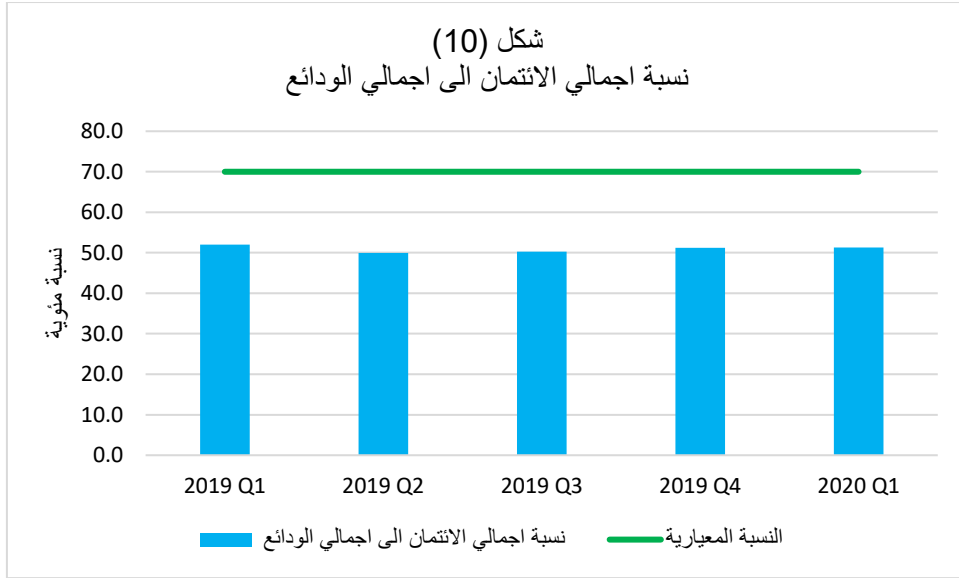
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

أما بالنسبة إلى أنواع الودائع لدى المصارف فيُلاحظ أنّ الودائع الجارية صاحبة النسبة الأكبر لدى المصارف والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، إذ يتضح أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (70.6%) في الفصل الأول عام 2019 إلى (73%) لنفس الفصل عام 2020، فيما انخفضت الودائع الثابتة إلى (11.8%) في الفصل الأول عام 2020 بعدما كانت (13.4%) من الفصل نفسه عام 2019، أما بالنسبة لودائع التوفير فتغيرت بشكل بسيط إذ انخفضت من (15.9%) خلال الفصل الأول عام 2019 إلى (15.1%) خلال نفس الفصل عام 2020، ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد زاد بنسبة (9.4%) خلال الفترة من الفصل الأول عام 2019 إلى نفس الفصل عام 2020.



3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

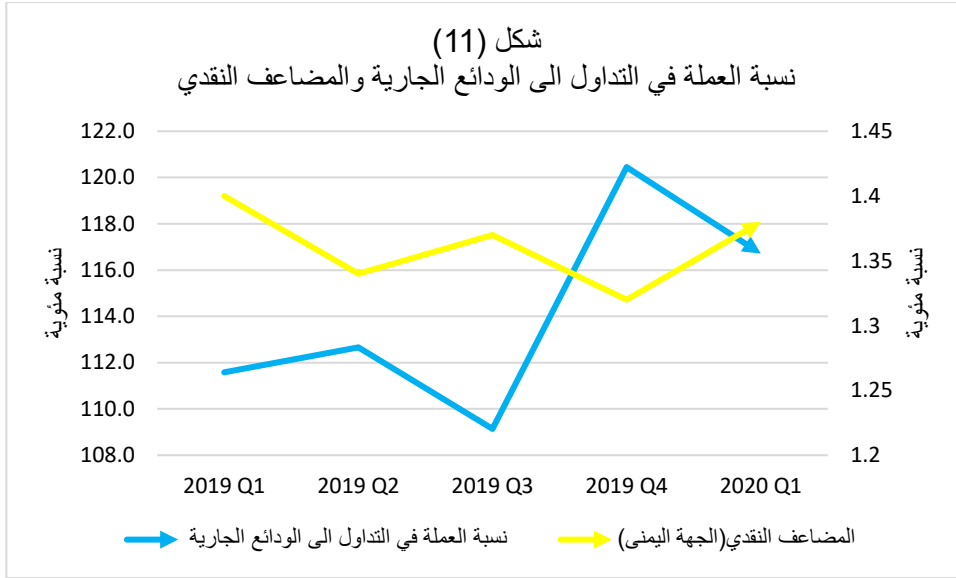
يُقاس هذا المؤشر بقسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة (70%). إذ يُلاحظ من الشكل (10) أن نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (51.3%) في الفصل الاول 2020 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

4- المضاعف النقدي:

أنّ المضاعف النقدي يعكس النشاط المصرفي داخل الاقتصاد أذ انه رغبة وقدرة المصارف في تحويل الودائع إلى ائتمان يُعتبر المضاعف النقدي من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حجم النشاط المصرفي ومدى استقرار القطاع المصرفي، أذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، كما ويبين قدرة المصارف على جذب الودائع، أذ أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزء مهم منها، والشكل (11) يوضح نسبة المضاعف النقدي:

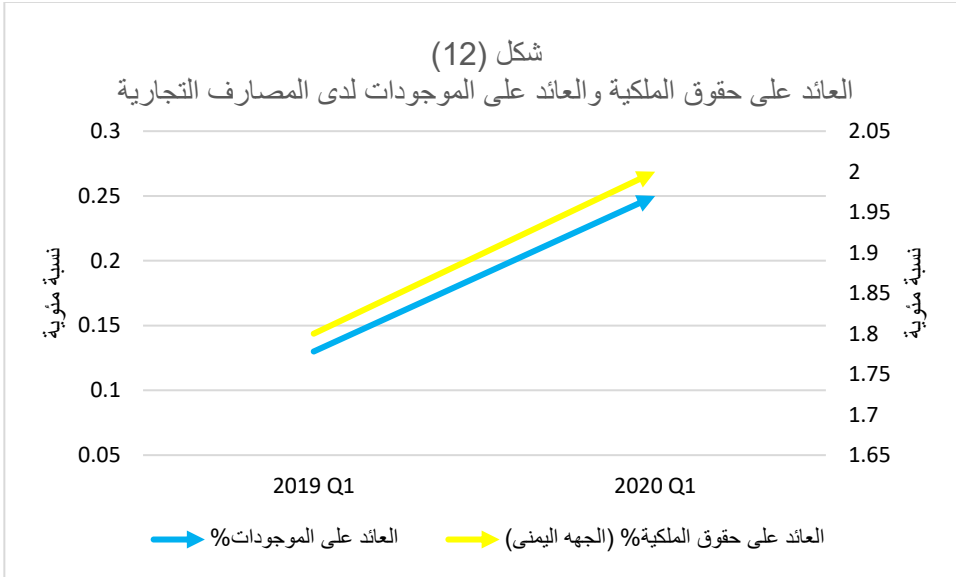


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتبين من الشكل (11) انخفاض في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الاول من عام 2020 ليصل الى (1.3%) بعد أن كان (1.4%) في نفس الفصل لعام 2019، في المقابل هناك ارتفاع في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية إذ ارتفعت هذه النسبة من (111.6%) إلى (116.7%) خلال نفس الفترة، أي أن هناك انخفاض في اقبال الجمهور على المصارف مما أدى إلى انخفاض النشاط المصرفي الذي انعكس بدوره على انخفاض قيمة المضاعف النقدي، ان هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي في العراق يعكس المساهمة المنخفضة للنشاط المصرفي في الاقتصاد من خلال منح الائتمان الذي يعد الأساس في خلق المضاعف النقدي، كما أن انخفاض قيمة المضاعف النقدي يعد مؤشر لضعف استجابة الجهاز المصرفي لتغيرات السياسة النقدية.

5-ربحية المصارف:

يوضح هذا المؤشر العائد الذي تحصل عليها المصارف او الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (12) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:



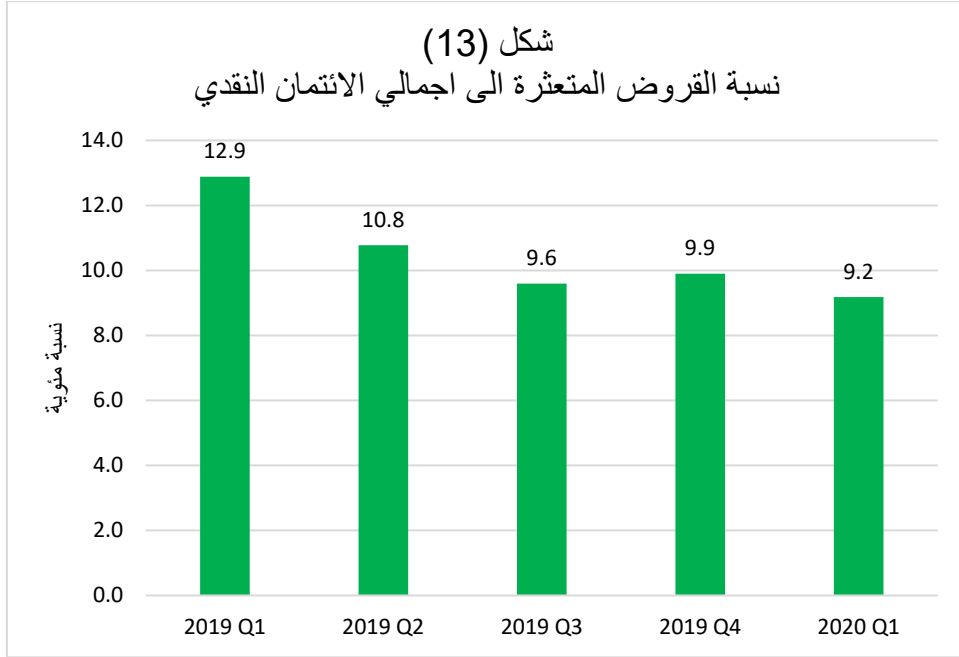
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (12) أنّ نسبة العائد على الموجودات ارتفعت في الفصل الاول لعام 2020 إلى (0.25%) بعد أن كان (0.13%) للفصل نفسه من عام 2019، أما نسبة للعائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (1.8%) في الفصل الاول لعام 2019 إلى (2%) للفصل نفسه من عام 2020.

6-القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (13) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الاول من عام 2020 بلغت (9.2%) بعد أنّ كانت (12.9%) للفصل نفسه عام 2018، بمعدل نمو سالب (-23%) أنّ انخفاض نسبة الديون المتعثرة يعدّ أمراً إيجابياً بالنسبة

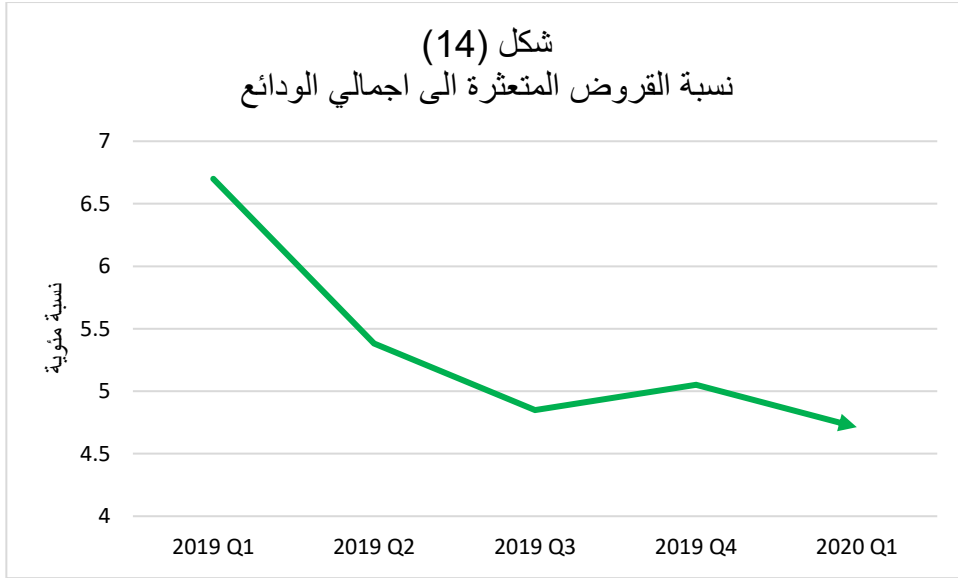
لسلامة واستقرار القطاع المصرفي، أذ يدل على أنَّ المصارف باتت أكثر حيطة في منح الائتمان إلى الأفراد، وهذا الأمر يزيد من رصانة المصارف المالية ويقلل من إمكانية تعثرها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (14) يوضح ذلك:



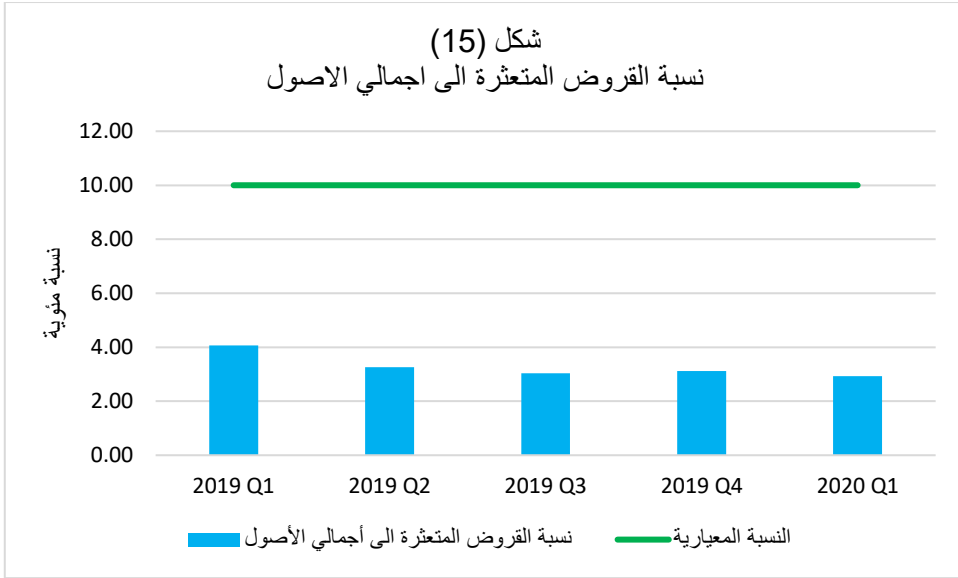
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يبين الشكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من 6.6% في الفصل الاول لعام 2019 إلى 4.7% لنفس الفصل من عام 2020 وذلك بسبب انخفاض حجم القروض المتعثرة بنسبة (22%) في نفس الفترة، أن هذا الانخفاض يعد مؤشر إيجابي لأداء القطاع المصرفي.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأديبات أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية⁵.

⁵ Asli Demircug –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

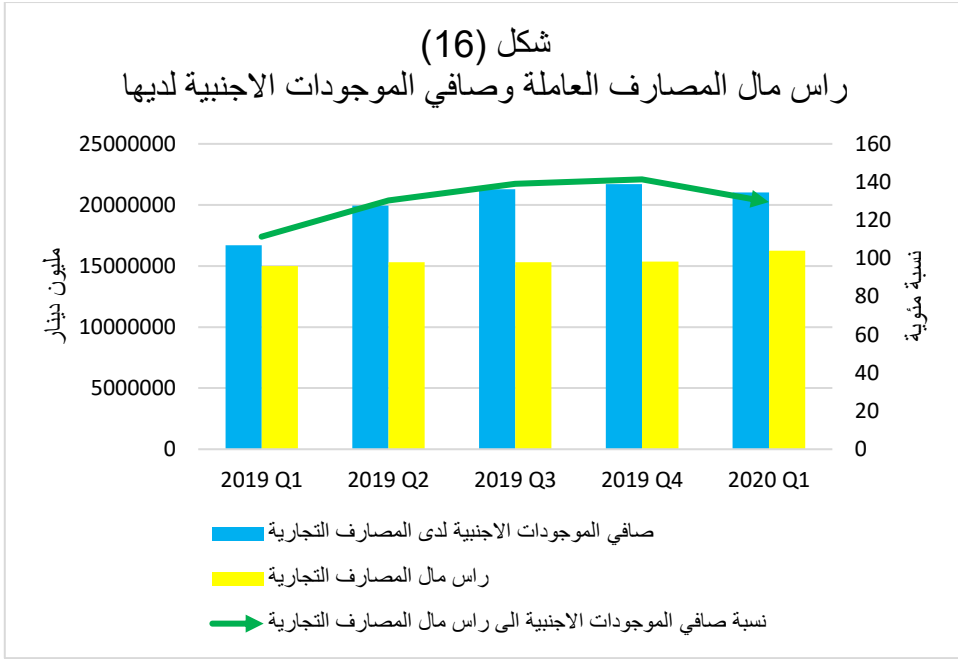


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنَّ النسبة انخفضت إلى (2.93%) في الفصل الاول لعام 2020 بعد أن كانت (4.07%) لنفس الفصل عام 2019 بسبب انخفاض حجم القروض المتعثرة، أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية.

9-صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، الشكل (16) يوضح هذه النسبة والتي تبين الاحتفاظ بالعملة الاجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية الى تقلبات حادة:



من الشكل (16) يُلاحظ أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف العاملة قد ارتفعت من (111.3%) في الفصل الاول من عام 2019، إلى (129.4%) للفصل نفسه من عام 2020، أن الارتفاع في هذه النسبة يرجع أساساً إلى نمو الموجودات الأجنبية بنسبة أكبر من نمو رؤوس الاموال، اذ نمت الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (25.8%) من الفصل الاول عام 2019 إلى نفس الفصل من عام 2020، بينما زادت رؤوس أموال المصارف التجارية بنسبة (8.3%) خلال نفس الفترة، هذا الارتفاع في نسبة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال وجود تقلبات في قيمة العملة الوطنية أمام الدولار، لكن في المقابل هناك استقرار في أسعار الصرف عند (1,198) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الاول لعام 2020 بعدما كان (1,193) دينار للدولار لنفس الفصل من عام 2019، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، ومن ثمّ فإنّ الاحتفاظ بالموجودات

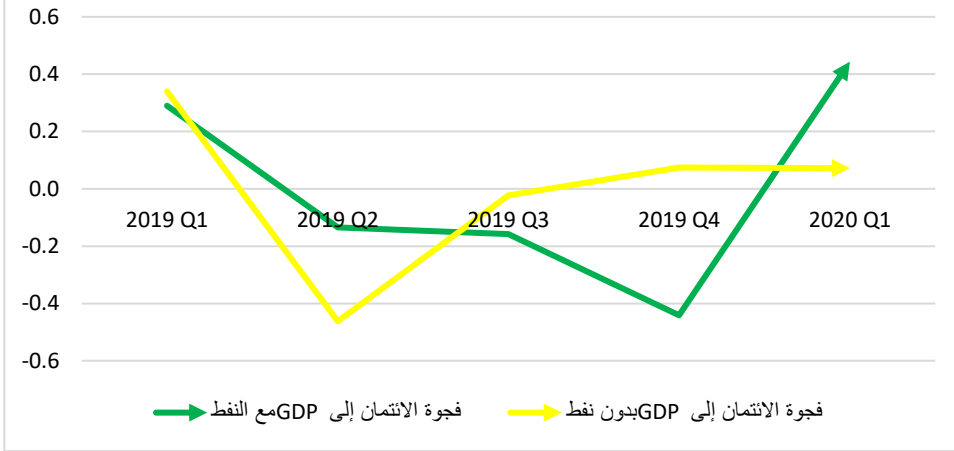
الأجنبية لدى المصارف العاملة لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإنّ القطاع المصرفي العراقي غير معرّض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاستقرار أسعار الصرف في العراق، بالإضافة إلى ذلك أن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي⁶، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (74%) في الفصل الاول عام 2020، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الاجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من قبل السلطة النقدية في العراق.

10- فجوة الائتمان للنتائج:

تُعرّف فجوة الائتمان بأنّها نسبة الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2- 10). وكلما اقتربت النسبة المقدرة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (17) يوضح ذلك:

⁶ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة اقراضها بالعملة المحلية كما هو الحال في بعض المصارف التركية مثلاً.

شكل (17)
فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

إنَّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدى (10 %)، ومن الشكل (17) يتضح أنَّ هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد الصحيح في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط او بدون النفط، وهذا يشير إلى أنَّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي، مع الأخذ بمزيد من الحسبان قواعد منح الائتمان السليم المعروفة.

أطار (1)

طريقة احتساب فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (Credit- GDP- Gap)

تعد فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي أداة لقياس سرعة نمو الائتمان، ولغرض بناء احتياطات إضافية معاكسة Buffers Countercyclical للدورات المالية Cycle Financial اقترحت لجنة بازل Banking on Committee Supervision (BCBS) أسلوباً لقياس تلك الدورات بواسطة استعمال الفجوات Gap، ويتم التوصل إلى تلك الفجوة من خلال الأتي:

أولاً: يتم استخراج نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة الآتية¹:

$$Cg = D_t / (GDP_{t-3} + GDP_{t-2} + GDP_{t-1} + GDP_t) \times 100 \%$$

أذ أن Cg = نسبة الائتمان النقدي إلى GDP

D_t = إجمالي الائتمان النقدي خلال فترة معينة.

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية.

t = الزمن.

ومن خلال المعادلة أعلاه يتم التوصل إلى نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تم تقسيم إجمالي الائتمان النقدي على مجموع الناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاثة السابقة إضافة الفصل الحالي، وتم اخذ الفصول السابقة للوصول إلى أدق النتائج وتعطي هذه النسبة صورة أفضل حول نمو الائتمان، ثم بعد ذلك يتم ترشيح (filtering) هذه النسبة من اجل ازاحة اتجاه الزمن الموجود فيها، واقترحت لجنة بازل استخدام مرشح (HP filter)، الذي تم اقتراحه اول مرة في عام 1997 من قبل (Prescott & Hodrick) نظراً للخصائص الجيدة التي يتمتع بها هذا المرشح، كما يوجد هنالك اختلاف في اختيار قيمة معامل (لمدا) حسب طبيعة البيانات سواء فصلية او سنوية او بسبب طبيعة المتغيرات المستخدمة، لذلك يقترح استخدام قيمة (400000) لمعامل (لمدا) للحصول على افضل النتائج الخاصة بالموضوع، من أجل ان تعطي نتائج اكثر دقة وذلك لان دورة الائتمان طويلة نسبياً، أذ تم تحديدها كحد أعلى (30) عام، واصبحت تعتمد من قبل بعض المؤسسات النقدية (مثال/ البنك المركزي المصري بعد ذلك توصل بعض الباحثين إلى ان قيمة معامل (لمدا) كبيرة جداً وذلك لأن دورات الائتمان تختلف من دولة إلى اخرى وانه يجب تحديد قيمة هذا المعامل (لمدا) بما يتوافق مع دورة الائتمان في كل بلد، فاذا كانت دورة الائتمان (10) سنوات تكون قيمة معامل (لمدا) (1600) واذا كانت دورة الائتمان (15) سنة تكون قيمة معامل (لمدا) (25000) أما اذا كانت دورة الائتمان (20) تكون قيمة معلمة التجانس (125000)².

- 1- Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank, P 14
- 2- Jorge E. Galán, Measuring Credit-To-GDP Gaps. The Hodrick-Prescott Filter Revisited, BANCO DE ESPAÑA, 2019, P10-P17.

ثانياً: يتم تحديد قيمة الفجوة وذلك من خلال طرح الاتجاه العام لحاصل قسمة الائتمان على الناتج المحلي الإجمالي من حاصل قسمة الائتمان على الناتج المحلي الإجمالي، فتظهر قيمة الفجوة التي تم تحديد قيم معيارية لها وهي (2 - 10)، وتتم من خلال المعدلة الآتية:

$$G = C_g - T_t$$

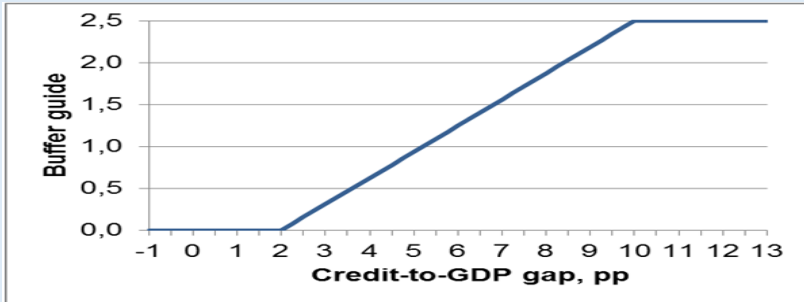
أذ أن $G =$ فجوة الائتمان إلى GDP

$C_g =$ نسبة الائتمان النقدي إلى GDP

$T_t =$ الاتجاه العام لنسبة الائتمان النقدي مقسوم على GDP

ثالثاً: بعد تحديد قيمة الفجوة يتم اتخاذ القرار ببناء مصدات (Buffers)، وتتكون هذه المصدات من الاحتياطات الإضافية لرأس المال، وتكون قيمة هذه الاحتياطات التي تستخدم كمصدات تتراوح بين (0 - 2.5)، فإذا كانت قيمة الفجوة أقل أو يساوي (2) لا يتم تخصيص أي مصدات لأن نمو الائتمان يعتبر ضعيف، أما إذا كانت قيمة الفجوة أكبر أو يساوي (10) يتم تخصيص مصدات بنسبة (2.5) من احتياطات رأس المال لأن نمو الائتمان يعتبر كبير جداً ومن الممكن أن يشكل مخاطر مستقبلية، أما إذا كانت قيمة الفجوة بين (2 - 10) فإنه يتم تحديد احتياطات تلائم هذه الفجوة، والشكل الآتي يمثل العلاقة بين قيمة الفجوة والاحتياطات المطلوبة:

نسبة رأس المال الإضافي اللازم لتغطية فجوة الائتمان



Source: Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank, P 14.

- 1- Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank, P 14.

الفصل الثالث

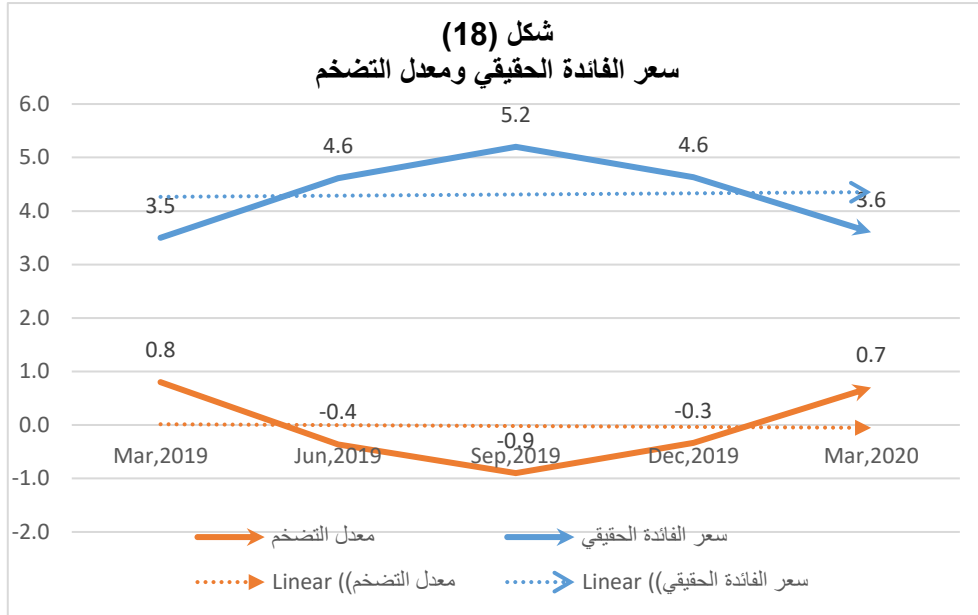
تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم:

يعد التضخم واحداً من أهم المؤشرات ذات الاثر الكبير على الاقتصاد، والذي يجب متابعته بشكل دوري وعدم السماح بتجاوزه حدوده المستهدفة، إذ ينظر إلى إستقرار الاسعار على أنه أهم هدف للسياسة النقدية، لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يقلل من القوة الشرائية للعملة المحلية ويترك إنعكاسات قد تكون غير مرغوبة على النمو الاقتصادي، وإن التغييرات في معدل التضخم بالضرورة لها آثار على القطاع المصرفي، إذ يؤثر معدل التضخم بالجهاز المصرفي من خلال أسعار الفائدة الاسمية ايجاباً، وبأسعار الفائدة الحقيقية سلباً، لذا يعمل البنك المركزي العراقي على متابعة اتجاهات التضخم في العراق وتحقيق إستقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية، كون أن ارتفاع الاسعار يخفض من قيمة العملة المحلية والذي قد يؤثر على النمو الاقتصادي. إذ سجل معدل التضخم تراجعاً طفيفاً اثناء الفصل الأول من عام 2020 ليصل إلى (0.7%) بعد أن سجّل (0.8%) اثناء الفصل الأول من عام 2019 وذلك نتيجة لإنخفاض أغلب الفقرات التي تشكل أعلى الاوزان ضمن الرقم القياسي، وأهمها فقرة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة (-0.4%) والتي تشكل (29.6) من مجموع أوزان الرقم القياسي، وفقرة النقل بنسبة (-1.6%) بوزن (15.1) وكذلك فقرتي التجهيزات والمعدات المنزلية وفقرة الاتصال بنسبة (-1.1%، -1.5%) لكل منهما على التوالي⁷. أن انخفاض معدلات التضخم من جهة وإستقرار سعر الفائدة الاسمي عند (4.3%) خلال الفصل الاول عام 2020 مقارنة بذات النسبة في الفصل الاول من عام 2019 من جهة اخرى أدى إلى ارتفاع العائد الحقيقي (سعر الفائدة الحقيقي) اثناء

⁷ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الارقام القياسية لأسعار المستهلك لشهر آذار 2020.

الفصل الاول من عام 2020 ليصل الى (3.6%) بعدما كان (3.5%) اثناء الفصل الاول من عام 2019 ، وكما هي موضحة بالشكل (18).

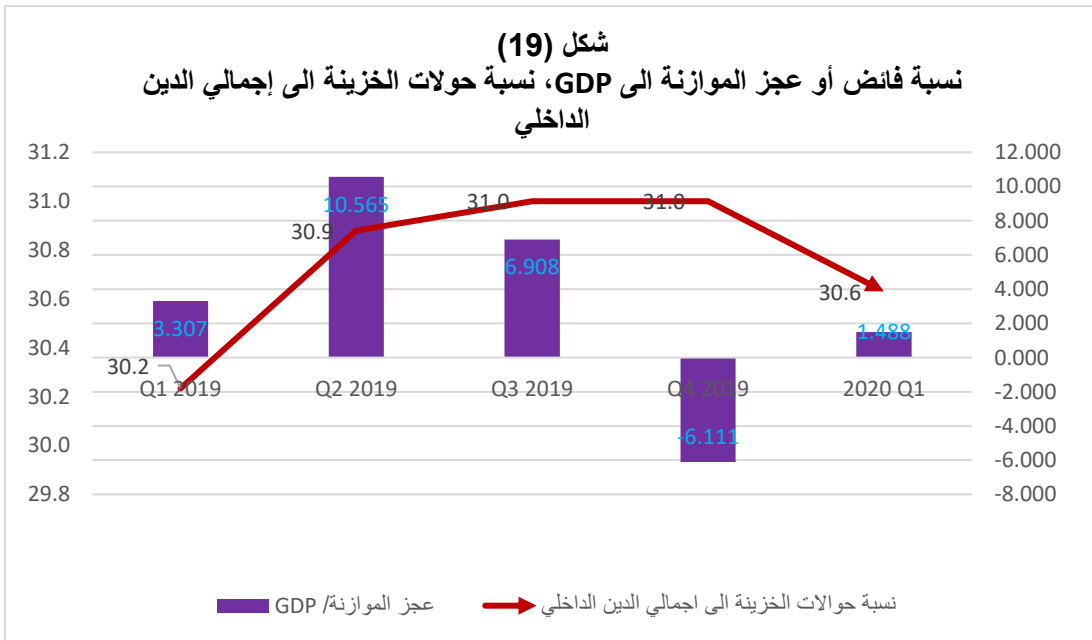


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

شهدت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP إنخفاضاً أثناء الفصل الأول من عام 2020 لتصل إلى (1.5%) بعدما كانت (3.3%) لنفس الفصل من عام 2019 وذلك نتيجة لانخفاض الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة بنسبة (-61%) والذي وصل إلى (790,508) مليون دينار اثناء الفصل الاول من عام 2020 بعدما كان (2,028,613) مليون دينار لنفس الفصل من عام 2019، وكذلك نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي من (61,345,788) مليون دينار خلال الفصل الاول عام 2019 إلى (53,129,010) مليون دينار خلال نفس الفصل عام 2020 وبنسبة (-13%)، فيما شهدت نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية نسبة إلى إجمالي

الدين الداخلي⁸ ارتفعاً من (30.2%) في الفصل الأول من عام 2019 إلى (30.6%) في الفصل الأول من عام 2020⁹، وكما هو موضح بالشكل (19)، إذ بالرغم من مزاحمة المالية العامة على الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، إلا ان الائتمان¹⁰ المقدم للقطاع الخاص قد إرتفع بنسبة (7.6%) اثناء الفصل الأول من عام 2020 ليصل إلى (31,796,536) مليون دينار بعدما كان (29,531,073) مليون دينار أثناء الفصل الأول من عام 2019.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

⁸ إجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، قروض مؤسسات مالية، السندات).

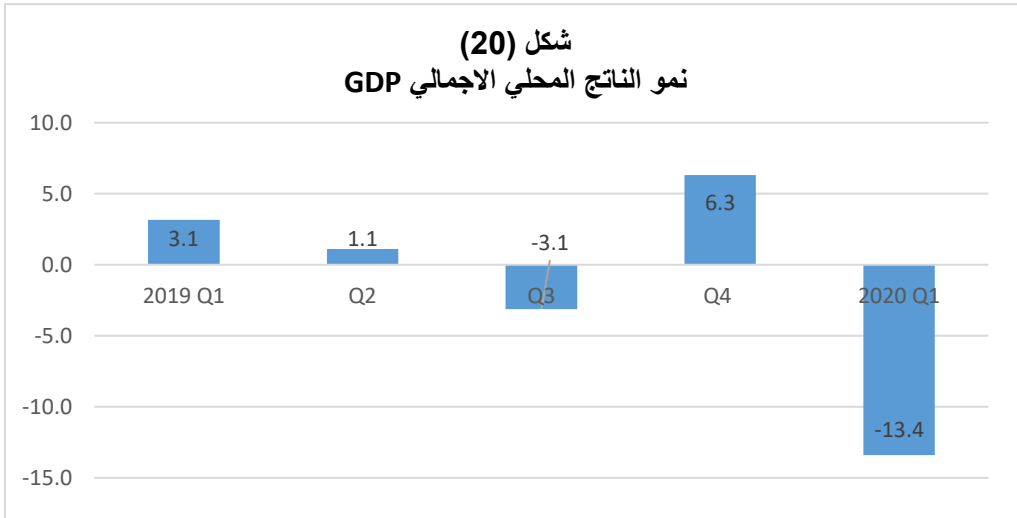
⁹ البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

<http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101>

¹⁰ تشمل الائتمان النقدي والتعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص.

ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المعيار القياسي لقيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة ما.¹¹ كما يعد مقياس رئيسي للتنمية الاقتصادية والنمو لأي بلد.¹² إذ انه من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، لذلك يعتبر الناتج المحلي الإجمالي وصف للحالة الاقتصادية للبلد، إذ تستخدم الحكومات الناتج المحلي الإجمالي، وبصفة خاصة معدل النمو، لتحديد السياسات النقدية الواجب تطبيقها، كما يقوم المستثمرون بمتابعة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحديد الدول المناسبة للاستثمار. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي في العراق تراجعاً في الفصل الأول من عام 2020 بنسبة (-13.4%) ليصل إلى (53,129,010) مليون دينار بعد أن كان (61,345,788) مليون دينار لنفس الفصل عام 2019، محققاً نسبة تراجع بلغت (-13%) كما موضحة في الشكل (20)، وهو إشارة إلى التراجع النسبي للنشاط الاقتصادي الناتج عن تراجع أسعار النفط العالمية والاحتجاجات الشعبية في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق.



¹¹ OECD, Gross Domestic Product (GDP), NATIONAL ACCOUNTS AT A GLANCE © OECD 2009, p16.

¹² eurostat ,Gross domestic product, Eurostat regional yearbook 2011, p94.